في جلسة طرح الثقة بالوزير الجبري اليوم

الغانم: أتمنى ألا ينجرف النواب إلى سجالات تؤدي إلى تقسيم المجلس

رياض عواد

أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الرئيس الغانم عن أمله بأن لا ينجرف النواب في جلسة طرح الثقة بوزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري إلى سجالات قد تؤدي إلى تقسيم المجلس. وقال الغانم في تصريح امس : أتمنى أن لا ينجرف المجلس والنواب في جلسة طرح الثقة اليوم إلى سجالات قد تؤدي إلى تقسيم المجلس لأن ما يحدث في القاعة انعكاس لما يحصل في المجتمع

الدلال يطالب الجبري بتزويده بعدد شكاوى «الزراعة» للنيابة العامة منذ أول 2015 حتى تاريخه

وجه النائب الدكتور محمد الدلال سؤالا الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري ، نص على: منذ سنوات عديدة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية محل توجيه أتهام وشبهات تتعلق بجرائم وتجاوزات للقانون (ملف الحيازات الزراعية وخلافه) ، وهو الأمر الذى دعي مجلس الأمة في أكثر من فصل تشريعي وعدد من الجهات الأخرى المطالبة بتحويل تلك الشبهات إلى النيابة العامة والقضاء ، وقد تم أحاله عدد من الشكاوى للنيابة العامة من عدة أطراف ، إلا أنه وحتى تاريخه لم يعرف مصير تلك الشكاوى وخاصة وأن تلك الجرائم والمخالفات تم التحقيق فيها برلمانياً وكذلك من خلال الأجهزة الرقابية في الدولة وتم التأكيد بأنها تعد جرائم قانونية ، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

–1 عدد الشكاوى التي تقدمت بها الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية للنيابة العامة منذ 2015/01/01 وحتى تاريخه، مع بيان فحوى كل شكوى من تلك الشكوى والأسماء التي محل الشبهة وتم أحالتها في ارتكاب المخالفات القانونية وواقع كل شكوى محالة حالياً في النيابة العامة أو القضاء والنتيجة التي انتهت إليها كل شكوى من تلك الشكاوى.

محمد الدلال

–2 عدد الشكاوى التي تقدم بها الغير من جهات أو أفراد أو مواطنين في النيابة العامة أو درجات القضاء ضد الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية أو العاملين فيها بصفاتهم الرسمية منذ 2015/01/01 وحتى تاريخه، وبالأخص تلك المتعلقة بالجرائم الواقعة على قانون مكافحة الفساد وقانون الجزاء وقانون حماية المال والجرائم الخاصة بقانون الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مع بيان مصير كل شكوى من تلك الشكاوى أو دعوى قضائية حالياً ونتائجها وأسماء الأطراف الذين تقدموا بها للنيابة العامة أو القضاء.

–3 هل يوجد شكوى في النيابة العامة أو تم أحالتها للقضاء أو قضايا في المحاكم تتعلق بجرائم شبهة لتجاوزات المال العام أو متعلقة بسوء استغلال والتصرف في الحيازات الزراعية أو الحيوانية أو السمكية أو سوء استغلالها تتعلق بموظفين عاملين في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وما زالوا يزاولون أعمالهم في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ولم يتم إيقافهم عن العمل أثناء فترة نظر الشكاوى في النيابة أو القضية في المحاكم، من جانب أخر يرجى تزويدي بأسماء الموظفين والعاملين المحالين في النيابة أو القضاء منذ 2015/01/01 وحتى تاريخه وبيان وضعهم الوظيفي حالياً في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية. –4 هل تم أحاله أي شكوى للنيابة العامة أو القضاء مرتبطة بالتحقيقات البرلمانية التي أجراها مجلس الأمة مع رجاء ذكر بيان كل شكوى مرتبطة بتوصيات مجلس الأمة منذ 2015/01/01 وحتى تاريخه، ومصير كل شكوى من تلك الشكاوى في النيابة العامة أو القضاء

الفضالة يسأل وزير الصحة عن إجراءات الوزارة لتنفيذ مشروعات خطة التنمية

وجه النائب يوسف الفضالة سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود قال في مقدمته ما يلي:

لما كانت المادة (15) من الدستور تنص على أن تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وحيث إن وزارة الصحة المعني الأول بتحقيق الأمن الصحي للمواطنين والمقيمين على حد سواء ويقع على عاتقها تطبيق الركيزة الخامسة من الخطة الإنمائية للدولة المنبثقة عن تصور صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لرؤية دولة الكويت بحلول عام 2035، المتمثلة في توفير رعاية صحية عالية الجودة وتطوير النظام الصحي وصولا إلى بناء بيئة صحية مستدامة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

أولا– تنفيذ والتزام وزارة الصحة بمشروعات الخطة الإنمائية للدولة:

–1 ما المشروعات الصحية الرئيسة التي تتولاها الوزارة كجزء من دورها ضمن برنامج خطة التنمية في تطبيق الخطة الإنمائية للدولة؟ وما حجم هذه المشروعات ونسبة إنجازها؟ مع تزويدي بنسخة من القرارات الصادرة من الوزارة في سبيل إنجازها وفق الجدول الزمني المحدد منذ توليكم الوزارة.

–2 ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتنفيذ مشروعات برامج خطة التنمية منذ توليكم الوزارة؟ وهل شكلت الوزارة لجانا أو فرق عمل أو تعاقدت مع جهات استشارية لمتابعة التزام الوزارة بخطة التنمية؟ وما السند القانوني لتشكيل هذه الفرق واللجان؟ يرجى تزويدي بنسخة من قرارات تشكيل هذه اللجان وفرق العمل والعقود المبرمة مع الشركات الاستشارية، ومن محاضر الاجتماعات والتوصية التي صدرت في هذا الشأن.

–3 نسخة من القرارات التي أصدرتها الوزارة بشأن تنفيذ المنح والاستثناءات الممنوحة لشركة مستشفيات الضمان الصحي بموجب شروط المزايدة منذ توليكم الوزارة باعتبارها أحد مشاريع خطة التنمية.

–4 نسخة من القرارات الصادرة والإجراءات المتخذة بشأن اتفاقية التعاون بين الوزارة وجامعة الكويت لإدارة مستشفى مبارك الكبير.

ثانيا– بشأن القرار الوزاري رقم (294) لسنة 2017 الخاص برسوم الخدمات الصحية بالمستشفيات والمراكز التخصصية ومراكز الرعاية الأولية التابعة لوزارة الصحة لغير الكويتيين من المقيمين والزائرين.

يوسف الفضالة

–1 ما السند القانوني لتحديد رسوم الخدمات الصحية المقدمة للوافدين؟ وما الدراسات المعدة في هذا الشأن؟ مع تزويدي بنسخة منها، وهل اطلعت الوزارة الجهات الرقابية المعنية، على تلك الدراسات للاستئناس برأيها قبل العمل بها؟ مع بيان مدى توافقها مع اللوائح والقرارات والنظم الصحية في هذا الشأن.

–2 قيمة المبالغ المحصلة منذ صدور قرار زيادة رسوم الخدمات الصحية، والآلية المتبعة للتحصيل، وما الجهة المسؤولة عن تحصيل هذه الرسوم؟ وما آلية الرقابة عليها؟ وما القرارات المتخذة فيهذا الشأن؟

–3 نسخة من القرار الوزاري الصادر بتعديل قيمة مراجعة الحوادث والمستشفيات للمقيمين المشمولين بنظام الضمان الصحي بالزيادة إلى (10) دنانير بدلا من (5)، وما الإجراءات التيت اتخذتها الوزارة للتأكد من وجود إصدار هذا القرار؟ وما الدراسات المعدة لإقرار هذه الزيادة؟ وما الجهات الحوكمية التي عُرضت هذه الدراسات عليها؟

ثالثا– بشأن معدل الاستخدام والتكاليف لخدمات الرعاية الصحية لعام 2018:

–1 أعداد زيارات الوافدين لمراكز الرعاية الصحية الأولية في الوزارة، مع بيان معدل الزيارات السنوية موزعا على العيادات الطبية والمحافات لعام 2018.

–2 التكلفة الفعلية لعلاج جميع الوافدين في مرافق الوزارة، والتكاليف الطبية المباشرة الخاصة بزيارات الوافدين في مراكز الرعاية الصحية الأولية وفقا للعيادات الطبية، مع بيان تكلفة الأدوية الطبية، وعدد الفحوصات المخبرية ونوعها وتكلفتها، وعدد حالات الأشعة ونوعها وتكلفتها، بالإضافة إلى تكلفة المستلزمات الطبية، وذلك كله موزع على العيادات الطبية في جميع المحافظات.

–3 عدد الأسرّة المستخدمة من المرضى الوافدين خلال العام 2018 وفقا للأقسام الطبية والمحاظات، مع بيان متوسط عدد أيام الإقامة لهم، ومتوسط عدد حالات الإدخال ومتوسط عدد الحالات الجراحية، وتكلفة الأدوية التي صرفت لهم، ومتوسط عدد الفحوصات المخبرية، ومتوسط عدد حالات الأشعة ونوعها، والمستلزمات الطبية وتكلفتها، بالإضافة إلى تكلفة الوجبات الغذائية المقدمة لهم خلال فترة الإقامة.

رابعا– التراخيص الطبية ولجنة التراخيص الصحية:

1 – نمى إلى علمي منح قطاع التراخيص الطبية استثناءات لبعض الشركات الخاصة (دون الشركات الخاصة التي تم تأسيسها وفقا لقانون الخطة الإنمائية للدولة) العاملة في المجال الطب، فيرجى تزويدي بكل الاستثناءات الممنوحة من المسؤولين والإدارات والجهات المعنية في الوزارة لهذه الشركات، وبيان أسباب منحها، وما القرارات المتخذة بشأن ذلك منذ توليكم الوزارة؟

–2 هل سجلت الوزارة مخالفات على شركات القطاع الخاص العاملة في المجال الطبي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات المتخذة والقرارات الصادرة من الوزارة بهذا الشأن منذ توليكم لها؟

خامسا– فحص العمالة:

هل خاطبت الوزارة وزارة الخارجية أو أيا من الجهات الرسمية للإيعاز بالتعامل مع أي من الشركات الخاصة بشأن فحص الوافدين أو علاجهم أو إنجاز التأشيرات الخاصة بهم داخل أو خارج دولة الكويت؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان أسماء هذه الشركات وفحوى الإيعاز وبيان أسباب ذلك، وهل تسلمت الوزارة تصورا من هذه الشركات يوضح الآلية المزمع اتباعها لفحص العمالة الوافدة؟ وهل اتبعت الوزارة النظم والآليات في هذا الشأن؟ مع تزويدي بنسخة من القرارات والمستندات الخاصة بذلك.

سادسا– تحصيل رسوم الضمان الصحي:

1 – ما الإجراءات المتخذة والآلية المتبعة من الوزارة بشأن تحصيل رسوم الضمان الصحي من الوافدين منذ توليكم الوزارة؟ وما الشركات المسؤولة عن تحصيل هذه الرسوم؟ وما آلية اختيارها والرقابة عليها؟ وهل سجلت الوزارة أي مخالفات عليها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات القانونية التي اتخذها الوزارة إزاء هذه المخالفات؟

2 – ما مقدار المبالغ المحصلة من الضمان الصحي لصالح الوزارة منذ عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بالمستندات المؤيدة لذلك.

–3 ما أسباب إلغاء الوزارة للمزايدة الخاصة بتسجيل المشتركين بالضمان الصحي مرات عدة؟ وما الآلية التي اتبعت لطرح هذه المزايدة؟

هل جددت الوزارة للشركة الحالية المكلفة مهام تسجيل المشتركين بالضمان الصحي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان عدد مرات التجديد أو التمديد الممنوحة للشركة، وسبب التجديد أو التمديد لها من دون فتح باب التسجيل للشركات المتخصصة في هذا المجال، كما يرجى تزويدي بالقرارات الصادرة جراء ذلك، وهل كان ذلك كله وفق دراسة لتحديد منافع الوزارة وراء التجديد من عدمه؟ مع تزويدي بهذه الدراسة –إن وجدت–.

سابعا– الافتتاحات الجديدة لمرافق وزارة الصحة:

1 – ما الافتتاحات أو التوسعات الجديدة منذ توليكم وزارة الصحة؟ وما القرارات التي صدرت في هذا الشأن؟

2 – ما الخطة التشغيلية للمستشفى الأميري الجديد؟ وما أعداد الطواقم الإدارية والفنية والطبية والتمريضية لإدارة وتشغيل المستشفى؟ وما التكلفة المالية لإدارته على المال العام؟

3 – نسخة من الخطة التشغيلية والبرنامج الزمني المعد لافتتاح وتشغيل كل المؤسسات الصحية الجديدة منذ توليكم وزارة الصحة، مع بيان آخر تطورات هذه المؤسسات، وما القرارات الصادرة في هذا الشأن؟ وما المعوقات التي تغلبت عليها الوزارة لدعم هذه الافتتاحات؟

الطبطبائي يسأل العقيل عن البرنامج الزمني وآلية الإشراف على مشاريع توسعة المطار

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري، قال في مقدمته ما يلي:

عمر الطبطبائي

إلحاقا لسؤالنا الموجه للسيد وزير الأشغال العامة السابق في تاريخ 14 اكتوبر 2018 ، والرد المتسلم منه في تاريخ 18 نوفمبر 2018 والمتعلق بآلية الإشراف والبرنامج الزمني المعد لتنفيذ حزمة المشاريع الخاصة بتوسع مطار الكويت الدولي، ولما كانت الأجوبة المعدة من وزارة الأشغال العامة بوصفها مالك تلك المشاريع لم تسلط الضوء على جميع الجوانب التي تم التطرق لها في سؤالنا الأول، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – تضمن الرد في البند رابعا أن الوزارة لم تعين طاقما إشرافيا داخليا من مهندسي الوزارة للإشراف مؤقتا على مشروع إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي المبنى (t2)، مع إقرارها في الوقت ذاته بأن الممارسة المطروحة لتعيين مستشار عالمي الهدف منه التنسيق والإشراف على الحزم الثلاث التي يتألف منها مشروع توسعة مطار الكويت الدولي، ولما كانت الوزارة قد أوضحت أنها لا تشرف مباشرة، ولم تُعين استشاريا متخصصا للقيام بمهام الإشراف حتى الآن، فما الآلية التي تتبعها الوزارة للتأكد من جميع عناصر تنفيذ المشروع في ظل غياب الإشراف المباشر على أعمال المقاول كما زعمت الوزارة؟ مع تزويدي بجميع المستندات الدالة على ذلك.

2 – ما التاريخ التعاقدي لتسليم مشروع إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مبنى الركاب الجديد (t2)؟ وهل توجد أي تأخيرات من المقاول أو مالك المشروع (وزارة الأشغال العامة) أو المستفيد النهائي من المشروع (الإدارة العامة للطيران المدني) تسببت في تأخير تسليم المشروع في الموعد المقرر له تعاقديا؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة محدثة من البرنامج الزمني للمشروع والذي يبين جليا أي تأخير لحق في أي من مراحل المشروع من تاريخ مباشرة العمل فعليا من المقاول، وانعكاس ذلك على البرنامج الزمني للمشروع، مع بيان التاريخ النهائي المتوقع (Adjusted Date of Completion) في ظل كل حالة من حالات التأخير.

الكندري يقترح تزويد القطاعات الحكومية بمتخصصين في لغة الإشارة

قدم النائب عبدالله الكندري اقتراحاً برغبة في شأن الأشخاص ذوي الإعاقة (الصم والبكم والاعاقة السمعية) لتزويد تزويد القطاعات الحكومية والمحاكم والجامعات بمترجمين معتمدين ومتخصصين بلغة الإشارة وتجهيز «كاونترات «خاصة بهم وصرف بدل طبيعة عمل للمترجمين لتشجيعهم على العمل في هذه الوظيفة .

عبدالله الكندري

وقال الكندري : بناء على القانون رقم 8 لسنة 2018 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ،وما يهدف إليه من تقديم المزيد من الرعاية لهم ،وبما يضمن تمتعهم بالحقوق الأساسية التى كفلها الدستور وأقرتها المواثيق الدولية ، حيث أجاز القانون في المادة 4 من الفصل الثاني « الخدمات « استحداث خدمات أخرى ، تتناسب مع احتياجاتهم بناء على قرار يصدر من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ، أتقدم باقتراحي طالباً عرضه على مجلس الأمة .

عسكر يقترح مساواة الحاصلين على مؤهل الحقوق في الراتب

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون المرفق بشأن يساوي الموظفون كافة الحاصلين على المؤهل الجامعي بتخصص القانون من العاملين في أي من الجهات الحكومية في المخصصات المالية الممنوحة لهم مقابل أداء عملهم متضمنه الراتب الأساسي والكادر الوظيفي والمميزات الوظيفية كافة، سواء كانت تلك الجهة تتبع في تنظيم شؤونها المرسوم بالقانون رقم 15لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية او تلك التي تنظم شؤون الخدمة فيها قوانين خاصة مشفوعا بمذكرته الايضاحية

المادة الأولى: «يساوي الموظفون كافة الحاصلين على المؤهل الجامعي بتخصص القانون من العاملين في أي من الجهات الحكومية في المخصصات المالية الممنوحة لهم مقابل أداء عملهم متضمنه الراتب الأساسي والكادر الوظيفي والمميزات الوظيفية كافة، سواء كانت تلك الجهة تتبع في تنظيم شؤونها المرسوم بالقانون رقم 15لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية او تلك التي تنظم شؤون الخدمة فيها قوانين خاصة»

المادة الثانية: «لا تسري احكام هذا القانون على العسكريين من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني»المادة الثالثة:«يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون»

ونصت المذكرة الايضاحية على مساواة جميع الحاصلين على مؤهل حقوق براتب موحد لجميع وزارات الدولة مؤسساتها بدون أي تفرقة بينهما كما هو معمول به في الجهات 1 / الإدارة العامة للتحقيقات 2 / بلدية الكويت 3 / الفتوى والتشريع 4 / النيابة العامة مما يترتب علية فروقات في الراتب وحتى انتهاء الخدمة تختلف المبالغ التي يحصل عليها موظفين وزارات الدولة عن القطاعات المعنية في الكوادر المذكورة مما يعد مخالفه واضحة وصريحه للدستور بشأن العدل والمساواة وهذا ينعكس أيضا على تركيز الخريجين على جهات محدودة.